الترتيبات التجارية في العمل الاقتصادي العربي في ظل النظام التجاري العالمي الجديد ((قراءة في شروط التكيف والموائمة))

أ.م.د. موسى خلف عواد /كلية الادارة والاقتصاد/جامعة القادسية

أولا : المستخلص

تذهب هذه الدراسة إلى قراءة بنية الخطاب الاقتصادي للرأسمالية الراهنة في تعميم الفعالية الاقتصادية من خلال بناء نظام تجاري عالمي جديد يقوم على بنية مؤسسة أممية يؤمن متطلبات نشر عمل آليات السوق على الصعيد العالمي ويلغي معه الترتيبات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ، وهذا النظام الذي سيقوم على بنية مؤسسية يتولى تضبطه كل من البنك الدولي "IBRD" وصندوق النقد الدولي "IME" ومنظمة التجارة العالمية "WTO" وجميع هذه المؤسسات الأممية إلى جانب الشركات متعددة الجنسيات ستختص بأعمال إدارة ومراقبة وتصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية في ظل نظام تجاري عالمي ، يعتمد في مقرباته الفكرية والنظرية على مرتكزات الخطاب الرأسمالي الجديد الأصولي أو المطور والذي يعتمد المسلمات الينوكلاسيكية في التدويل . ومن خلال الترويج لمكاسب عولمة الاقتصاد والأفكار وجعل النموذج الرأسمالي فكراً وممارسةً تحظى بالقبول بقيمها وأخلاقياتها وتنظيماتها وأنماطها في الإنتاج والتبادل والاستهلاك (١). . . . إزاء الخطاب الاقتصادي للرأسمالية بفروضه ونتائجه تذهب هذه الدراسة إلى قراءة الترتيبات التجارية في العمل الاقتصادي العربي من خلال مقاربتها للفعالية الاقتصادية في الوطن العربي من شروط واليات عمل النظام التجاري العالمي من خلال نزوعها بين الاندماج أو التكيف والموائمة معه ، ودواعيند هنا محاولة الوقوف على المقتربات الفكرية والممارسة في العمل الاقتصادي العربي "وحصرا في الترتيبات التجارية" وان كانت في مفرداتها ما زالت في اسار التلقي وإرهاصات التكوين ع سير الولادة أو التشويه الجنيني ، وفي جميع فعاليات العمل الاقتصادي العربي لم يكن هناك التماساً للمتغيرات الاقتصادية العالمية لأعلى مستوى المدخل الإنتاجي ولأعلى مستوى المدخل التجاري ففي جميع الترتيبات التجارية العربية منذ عقد الستينات إلى يومنا هذا تواجه غياب المنطق الاقتصادي أو التأرجح بين الاستحياء من الاندماج في الترتيبات التجارية العالمية والنزوع الراديكالي إلى الاستقلال عنها من خلال مواجهة ظاهرة دواعي اللحاق بالفعالية الاقتصادية العالمية ، وإزاء هذا التناقض تواجه الترتيبات التجارية والاقتصادية العربية بشكل عام رغم مسارها المبكر الوهن في ضمان قواعد تجارية تكاملية تستطيع معها مواجهة الترتيبات التجارية العالمية والتي بلغت وفقا لاختراق وهيمنة المصالح الرأسمالية لها طابعا مؤسسيا فاعلا مع إقامة منظمة التجارة العالمية .

ثانيا : النظام التجاري العالمي . . . قراءة في المنهج

إذا ما حاولنا إدراك ماهية ودواعي الترتيبات الحالية لبناء النظام التجاري العالمي الجديد والذي تحاول الرأسمالية العالمية إرساء قواعده وفقا لمقتربات مصالحها فلا بد لنا من الجري لتلمس مسار الخطاب وفي سياق مدخله التجاري على الأقل ، حيث عبر هذا الخطاب عن مراحل تطور دواعيه وبشكل يتناسب دائما مع طبيعته الزمانية ، حتى الاستقرار أخيرا في الدعوة لقيام بنية مؤسسية للفعالية التجارية الحرة مع قيام منظمة التجارة العالمية "WTO" وهي بنية قامت أصلا على فكرة المركزة في الخطاب الرأسمالي ودعوته للعالمية ، فقيام منظمة التجارة العالمية كبنية مؤسسية مركزية في تكوين التطور العام والمتناسب للنظام الرأسمالي

جاءت كمقاربة فكرية ونظرية في إطار النظريات السبواقتصادية التي تدافع الرأسمالية من خلالها عن دوافعها في التروع إلى التفوق في أنماطها الإنتاجية ، وهي في ذات الوقت جزءا من تشكيل وحدة الفكر والممارسة للرأسمالية في التمثيل لمصالحها عبر خطابها في التقسيم الاجتماعي للعمل ومن ثم التقسيم الدولي للعمل وهذا الأخير يحتاج إلى بنية مؤسسية تراعي استمراره لصالحها . (٢) لهذا كان قيام منظمة التجارة العالمية فعلاً مؤسسياً مهماً في البناء الوظيفي العام للنظام الرأسمالي . وكذلك حاولت الرأسمالية أن تجد من الدواعي الفكرية والنظرية الكافية لقبول مركزه البنية المؤسسية لها من خلال الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ، فقد كرس الأدب الاقتصادي للرأسمالية في بواكيره ويومه هذا أن يطرح لموقفين متطرفين الأول منهما محاولة إضفاء الطابع التحريري الخالص للفعالية الاقتصادية إذ لأثار وأهمية للعوامل غير الاقتصادية (ثبات العوامل الأخرى) وإضفاء الطابع الاقتصادي الصافي والقبول بحتمية القوانين الاقتصادية التي يلطف عليها بالموضوعية حتى نصل إلى قبول الانتقال من التجريدي إلى الحتمي في سلسلة إقامة التوازنات الخاضعة . لمعايير الأسواق المنضبطة آليا "Autoregulaterur" وفقا لهذا المنطق فالدواعي النظرية الرأسمالية الكلاسيكية ترى أن للشركاء ، والاعتبار الوظيفي الذي يوزع المنافع والدخول هنا هو توحد تبادل مخرجاته دوليا تترفع مستوى الدخول الإجمالية للشركاء ، والاعتبار الوظيفي الذي يوزع المنافع والدخول هنا هو توحد جزاءات العمل (Labour) لذلك يدعي ديكادرو أن التبادل يعبر في النهاية عن تبادل كميات متكافئة من العمل ، وما يسمح به هذا المنطق أيضا هو توزيع الإنتاجية كأساس في قيام التبادل الذي يوفر كميات عمل أعظم في القيم الاستعمالية ، ومعظم الأدب الاقتصادي اللاحق يحاول التأكيد على أن تدويل الفعالية التجارية يحسن من فرص التخصيص وتحسين الإنتاجية ورغم التعديلات التي وردت مع هابلر ولينر ، وليونيتف إضافة إلى صياغات مارشال في "منحنيات إمكانيات الإنتاج" والتي حاولت فرض قيام علاقات تبادل دولي تعبر عن علاقات تبادل معزو لتبين حيث فرض تساوي معدل استبدال المنتجات بالنسبة للمستهلك "Consumer" مع معدل استبدال المنتجات بالنسبة للمنتج "Producer" والتي معها تصبح العلاقات الداخلية غير متماثلة مع علاقات التبادل التجارية ، إلا أن هذه التعديلات النظرية لم تلغي وحدة التحليل الكلاسيكية لدواعي قيام التجارة الدولية ، على الرغم من أن هذا التحليل النظري كأنه بمثابة احتراق للتاريخ في مسيرته لأنه يلغي مسألة مهمة جداً تتعلق بعدم التمييز بين اختلاف حالات تطور وديناميكية قوى الإنتاج على الصعيد العالمي للشركاء في التجارة العالمية.(٣)

كذلك تعرض النظريات الاقتصادية الرأسمالية إمكانية عمل آليات انتقال اليد العاملة ورأس المال من خلال التسوية من فرع لآخر في الاقتصاديات الرأسمالية ، والاعتماد هنا هو فرضية تكافئ الأجر وان التبادل التجاري على الصعيد العالمي إلا إذا كانت إنتاجية عنصر العمل مختلفة.

الأمر الثاني : ميل الإنشاء الاقتصادي للرأسمالية في عرض النظرية الاقتصادية بالشكل الذي يتفق وحاجة جميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة ، وإضفاء طابع الشمولية والموضوعية عليها ، الأمر الذي يجعل من القوانين الاقتصادية للرأسمالية صالحة لإعادة الإنتاج الرأسمالي ، وإذا ما اعتبرنا أن القوانين الاقتصادية التي كانت تحكم العلاقات الأولى لظهور التجارة الرأسمالية في ظل الماركانتيلية (Merchantilism) لم تكن كافية لتفسير دواعي تدويل نمط الإنتاج الرأسمالي إلا أن تطور الرأسمالية وخاصة انطلاق الرأسمالية الصناعية وصعود المدرسة الكلاسيكية هو المجال الفكري والنظري الذي أعطى ما يكفي من أهمية تماثل الأسواق من خلال الحرية واليقين بالية السوق حتى تستطيع الرأسمالية باتجاهها الفطري نحو توسيع السوق وتدويل فعالياته . (٤)

وعلى وفق المنهج التجريدي لا ينطوي السوق في الأدب الاقتصادي الرأسمالي على أية مظاهر أيدولوجية وأي من معاني السيادة القومية فظهور السوق جاء مع الحاجة إلى المبادلات ، وهو سابق لظهور نمط الإنتاج البضاعي الرأسمالي ما في جميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية بمختلف أنماطها الإنتاجية عرفت أنواع من المبادلات وبذلك كان السوق وجودا مع الفائض الاقتصادي تاريخا ، وحتى الكلاسيك عرضوا للسوق التنافسية التامة على خلفية النظام الطبيعي وقوانينه الموضوعية ، فكانت مقولة (الطلب ، العرض ، السعر) شروط المنافسة الملكية الخاصة ، سلوك المستهلك . جاءت وفقا لأدراك الرأسمالية لوحدة مصالحها ، والتوازن هو الوضع المثالي التي روجت لقبوله (٥) أن جوهر المكاسب التي يمكن أن يدركها المساهمون في السوق هو توظيف أفضل للموارد في نطاق غير مقيد من المنافسة الصافية وان قوى السوق وحدها كافية لضمان هذه المكاسب ، وعندها فقط تدعو الرأسمالية إلى أحكام آلية السوق في قيام التجارة الدولية وضمان مكاسبها سواء في مراكزها أو لأطرافها .

والشرط الذي تدعوا الرأسمالية إلى توافره هنا نشر نمط الإنتاج الرأسمالي ، وتدويل الفعالية الاقتصادية (internationalized) ، (٦) على مستوى عمليات الإنتاج والتبادل لكننا لم نجد تاريخا لآلية السوق في أطوار الرأسمالية المختلفة ما يفصح عن طبيعة اشتغالها ، حتى أن الأزمة (rise) كانت مظهرا دوريا مرافقا لها ، بل أن صعود أشكال الاحتكار (Monopoly) كانت مساترا صاعدا في تاريخ الرأسمالية والية لاشتغاله خاصة مع تطور قوى الإنتاج ومركزة رأس المال.

(Captiol Centralization) ليس على المستوى القومي بل على الصعيد العالمي ، حيث صارت للرأسمالية قدرة وافرة على إدارة فعالياتها والاقتصاد العالمي من خلال قوة نفوذ وأحكام المؤسسات الاحتكارية بعد أن توافرت لها قدرة استثمار نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية من خلال هذا الوضع وإدراك معطياته نفهم انتقاء دواعي قيام الرأسمالية التنافسية لتحل محلها السيطرة الفائقة لنفوذ الرأسمالية الاحتكارية ما فوق القومية في ادارك الفعالية الاقتصادية على الصعيد العالمي ، وهنا فقط ندرك أن الخطاب الريكاردوي في قيام التجارة الدولية يبدو باهتا وليس كافيا للقناعة بدواعي قيام قواعد دولية صافية للتجارة العالمية . تأسيسا على ما سبق فان الرأسمالية تحول اليوم أن تفرض أدوات تفوق احتكارها لقوى الإنتاج وشروط التبادل على الصعيد العالمي ، وما يروج له من مكاسب التجارة العالمية ووفقا لهذا المنطق فان البلدان الطرفية لا تحصل جراء الترتيبات التجارية الدولية الجديدة على مكاسب تذكر ، وان قبولها لمفردات الخطاب الاقتصادي لليبرالية الجديدة في التخصصية ، الانفتاح ، الصرف العائم ، حياد الحكومة ، الفاء التقنين (Deregulation) ، لا يتعدى جهل هذه البلدان بوحدة التحليل الاقتصادي .

إن الدعوة إلى قبول الترتيبات العالمية وبناءها على قواعد نظام مؤسسي ممثلا بـ(WTO) ، جاء في فرصة تاريخية موائمة للرأسمالية العالمية تمثلت في انتفاء الثنائية الاقتصادية التي سيطرت على تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وان الخطاب الاقتصادي للرأسمالية اليوم سيظل قائماً على الدعوة إلى بناء ترتيبات ترتكن إلى :-

١- تركيز القوة : من خلال الفعالية الاقتصادية في حدود سلطة رأسمالية المركز (G7) ومؤسساتها المالية .
٢- عولمة رأس المال : وهي المعادلة المركزية في الخطاب على افتراض أن العالم اخذ يخرج من أطوار السوق القومية إلى وحدة السوق عالميا . والعودة إلى مبادئ سمت الخالصة.(٧)
٣- نفي الدولة وحدود السيادة القومية من خلال أعمام الرأسمالية فكرا وممارسة ، من خلال نفي الفعالية الاقتصادية للدولة ، وتأسيس سلطة السوق فوق سيادة الدولة . (٨)

ثالثا : الترتيبات التجارية الدولية : قراءة في البنية المؤسسية

لعل أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن المنصرم هي التي دفعت العديد من دول المنظومة الرأسمالية إلى اعتماد سياسات تجارية مقيدة على التجارة الخارجية وحركة التمويل الخارجي بقصد حماية اقتصادياتها من الآثار السلبية للازمة فعمدت إلى الحمائية من نظم تعريفات كمركية أو قيود الاستيراد وفقا لنظام الكوتا إلى جانب السياسات النقدية الانكماشية وضبط أسعار صرف عملاتها ولعل هذه الطبيعة الحمائية في العلاقات التجارية التي اعتمدتها الدول الرأسمالية لم تتفق من الناحية الايدولوجية والتي في طبيعتها تحمل نزوعا إلى التوسع في الأسواق ولهذا جاءت هذه السياسات في مسار لم يتفق مع طبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي . ذلك كانت الحرب العالمية الثانية في نهاياتها تحمل فرصة كبيرة أمام دول المنظومة الرأسمالية للعمل وفقا لترتيب آليات جديدة في العلاقات التجارية الدولية والسعي إلى بناء نظام تجاري عادل من جديد وان الرأسمالية في هذه المرحلة كانت تمر بمرحلة من التحولات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى السياسيات التجارية المرافقة لها فقد تجاوزت لأوضاع الترسب والكارتل التي كانت تديم للمشروع الرأسمالي قدرا من التمايز الى مرحلة المشاركة في رأس المال والعمالة والتسويق والبحث والتطوير في نشاط يتعدى حدود السياسة القومية وكان ظهور الشركات المتعدية الجنسيات واقعا جديدا في بنية تطور الرأسمالية فمع ظهور هذه الشركات من ضخامة أعمالها وتنوع أنشطتها وامتداداه الجغرافي وقدرتها على استقطاب القدرات العالمية كان من الطبيعي أن يدعو الأدب الاقتصادي للرأسمالية لمقولة السوق العالمية الواحدة .

إن هذه التحولات في بنية الرأسمالية كان من الطبيعي لها أن تبحث عن توافق في مسار أهدافها وسياساتها وترتيباتها الاقتصادية المؤسسية خاصة عبر إعادة بنية النظام التجاري العالمي وإعادة تشكيل مؤسساته ومنها المؤسسات الخاصة بالتجارة الخارجية . وكانت المنظمات الأممية مجالا حيويا للرأسمالية في سعيها في بناء النظام التجاري العالمي وكانت أو هذه المحاولات عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للمنظمة الدولية (UN) حيث اعتمدت في الثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩٤٧ ثلاثة وعشرون دولة اتفاقية أممية سميت (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الكمركية) (G.A.T.T) ولم تكن هذه المهمة ميسرة في بناء علاقات تجارية دولية منضبطة ولذا جاءت المفاوضات الدولية التي عرفت بجولات أورغواي والتي كان آخرها جولة مراكش الثامنة عام ١٩٩٤ .

لقد كانت المبادئ العامة التي سعت إليها الجولات التجارية في إطار بناء النظام التجاري العالمي قائمة على ثلاثة مبادئ أساسية وهي المبادئ التي كانت اتفاقية الكات تذهب إلى اعتمادها :

الأول : تحرير التجارة الدولية من جميع أشكال القيود الكمركية وغير الكمركية .

الثاني : عدم التمايز في المعاملات التجارية وهو المبدأ المعروف بشرط الدول الأولى بالرعاية.

الثالثة : تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية يحرم نفي جميع أنواع السلوك الجائر (PREDATORY CONDUCT) .

وعلى هذا النحو كانت الدعوة لقيام منظمة التجارة العالمية WTO تسعى على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي إلى تحقيق :

١- زيادة تدفق الناتج لمعدلات التبادل الدولية .
٢- تنمية مصادر الثروة على الصعيد العالمي .
٣- تسريع وثائر التنمية الاقتصادية .
٤- تقليص حجم البطالة وزيادة حجم الدخل القومي .

رابعا :- الترتيبات الخاصة بعمل آليات منظمة التجارة العالمية

إن أهم الموضوعات التي حاولت جولت أورغواي أن تنظم عبرها البيئة التجارية العالمية والتي يمكن لها أن تضبط قيام عمل نظام تجاري عالمي شملت على :

أ- اتفاقات النفاذ إلى الأسواق : وتضمن هذا الاتفاق لثلاثة محاور أساسية اعتمدتها الاتفاقات الدولية الثماني والعشرون إلى جانب القرارات الوزارية وهي :

١- اتفاق التبادل في المنتجات الزراعية وتشمل :

- الاتفاق على خفض القيود الكمركية من خلال تحويل جميع القيود غير الكمركية الى تعريفات كمركية وعلى مدى (٦-١٠) سنوات .
- فتح الأسواق أمام الاستيرادات بنسبة لا تقل عن ٥% .
- تخفيض دعم الإنتاج والتصدير بنسبة ٢١% .
- تنظيم حق الدول بالرقابة الصحية والبيطرية .

٢- نظام الحصص تدريجيا إلى نسبة ٩٤% في ٢٠٠٥/١/١ .

٣- بروتوكول اورغواي تضمن جدولا بالتزامات الدول لتدوين نتائج مفاوضاتها والتي تتعهد بموجبها بإزالة أو تخفيض القيود الكمركية وغير الكمركية وبمعدل يصل إلى ٣٣% .

ب- اتفاقات الهيكل المؤسسي :-

وشكلت على أربع محاور أساسية وهي :

١- الدعم : يقضي الاتفاق على فرض رسوم تعويض المشمولة بالدعم مع تثبيت الضرر الذي يلحق الصناعات الوطنية جراء اعتماد سياسات دعم الصادرات .

٢- مكافحة الإغراق : عرف الاتفاق الإغراق بذلك الفعل الذي يتم به إدخال منتجات احد البلدين في تجارة البلد الآخر بأقل من القيمة الاعتيادية (سعر البيع في الداخل) . وفسر الاتفاق طرق تحديد الضرر الذي يلحقه المنتج والمستورد بالصناعة الوطنية .

٣- الوقاية : يسمح هذا الاتفاق للدول اعتماد إجراءات حكومية إجرائية عند ملاحظتها زيادة الاستيرادات لسلع معينة بشكل غير متوقع ويسبب ضررا بالصناعة المحلية تهدف هذه الاتفاقية إلى حماية الصناعة على مدى أربع سنوات قابلة للتجديد عند ثبوت استمرار الضرر .

ج- الاتفاقات الجرائية : وتشمل على موضوعات اعتمدتها جولة أورغواي الأخيرة وهي :

١- اتفاق المعاملة الوطنية في مجال الاستثمار وحسب هذا الاتفاق يتساوى المشروع المحلي والمشروع المنفذ باستثمارات الأجنبية في مجال استخدام نسبة من المكون المحلي للمنتج النهائي وتصدير حصة منه إلى الخارج مع الالتزام بالتوازن التجاري .

٢- اتفاقات الملكية الفكرية : وهي اتفاقات التي تضمن سوقا لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع وإخضاع هذه الحقوق لقواعد التعامل التجاري في إطار الكات . وإلزام الدولة الموقعة بتحصيل عوائد الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع والعلامات التجارية لحساب أصحاب الحقوق .

٣- اتفاقات التجارة بالخدمات : وتتعلق هذه الاتفاقات بضم تجارة الخدمات وأشكال التجارة غير السلعية القوائم التجارية الخاصة الى اتفاقات الكات مثل خدمات النقل والتأمين والصيرفة .

د- اتفاقات الإطار المؤسسي :

حاولت المفاوضات الدولية في جولة اورغواي تعزيز جهودها إلى إقامة إطار مؤسسي عالمي يتولى إدارة التجارة العالمية وكانت قد استقرت على قيام منظمة التجارة العالمية والتي عرفت اختصارا بـ (wto) بعد أن أسقطت هذه الإشارة من الوثيقة الأصلية الاتفاقية العامة للتعرفات الكمركية والتجارة (GATT) الموقعة في أكتوبر ١٩٧٤ لتصبح بعدها هذه المنظمة الإطار المؤسسي الذي يجمع الاتفاقات التي تتم معالجة موضوعاتها في جولة اورغواي والممثلة بخمسة مهام أساسية .

١- إدارة الاتفاقات المنبثقة عن جولة اورغواي .

٢- الإشراف والمراقبة على المفاوضات التجارية متعددة الأطراف .
٣- إدارة نظام موسع لتسوية المنازعات التجارية .
٤- مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء .
٥- إدارة الفعالية الاقتصادية الدولية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتحقيق التوافق والانسجام في السياسات الكلية على الصعيد العالمي .

لقد انطوت هذه الاتفاقات على اعتراف الدول المتعاملة معها بان الإجراءات الحمائية لا تشمل فقط الرسوم الجمركية والقيود الكمية والتكنولوجية وإنما تشمل جميع القيود غير المباشرة وأهمها سياسات الدعم الحكومي للمنتجات الوطنية . (١٠)

وبهذا يدعو خطاب التجارة العالمية إلى التخلص من جميع أشكال السياسات الحمائية بوصفها أهم عوائق تحرير التجارة العالمية دون ان تدرك العديد من الدول الطرفية وكما عرضنا سابقا إلى ما تقتضيه منظمة التجارة العالمية في قيام أهدافها إلى مصالح الرأسمالية العالمية وظائف الاحتكار منها .

خامسا : الترتيبات التجارية العربية . . . قراءة في المنهج والبنية

إن الأقطار العربية على وفق تجانس بنيتها السياسية والاقتصادية أعلنت في الظاهر على الأقل ومنذ قيام منظماتها السياسية القطرية رغبتها في التماس طريقا يقدم لها مشهد مقبول من الترتيبات الاقتصادية خاصة وهي تدرك تفاقم تبعيتها لاقتصادات العالم الصناعي في مجال علاقاتها التجارية الدولية خاصة أو حتى في أنماط التفكير والاستهلاك والمعيشة وإذا ما أمعنا النظر في الجانب الاقتصادي لشاهدنا صعود ظاهرة التبعية المغرقة الى الاقتصادات الرأسمالية وما أدل على ذلك من أي مراجعة ارشيفية للهيكل السلعي والميزان التجاري لهذه الأقطار حيث بلغت نسبة الواردات إلى الصادرات كإجمالي من الناتج القومي ٦٠% في الستينات والى أكثر من ٧٢% في مطلع القرن الحادي والعشرين .

ولا يعني عدم الإفلات من التبعية في المجال التجاري على الأقل أن هناك خطة واحدة وهي فشل الترتيبات التجارية العربية (إذا ما جانبنا حقيقة فشل أنماط التنمية العربية) وجميع مساعي الأقطار العربية إلى تحرير التجارة البينية من قيود التجزئة ومحاولة بناء الترتيبات الإجرائية أو المؤسسية والتي لم تشاء التحرك آنذاك عن القوى والعوامل الموضوعية الاقتصادية التي تمثل في مجموعها شرطا ضروريا لتفعيل العمل الاقتصادي العربي ومنه تحرير التبادل التجاري بل بقية جميع محاولات بناء هذه الترتيبات جزءا من علاقات المد والجزر في مجمل العلاقات العربية وهي في النهاية لم تعتمد وحدة فكرية تعالج من خلالها الفعالية الاقتصادية وصعودها بل تركزت معظم هذه الجهود في إقامة ترتيبات تجارية غير مدروسة مثل الدعوة الى إقامة السوق العربية المشركة على أمل توسيع السوق وزيادة جانب الطلب (DEMAND SAID) والذي يؤدي بدوره إلى استجابة في جانب العرض (SUPPKY SAID) ويزداد الناتج القومي العربي ويتنوع من خلال فاعلية التنمية رغم مكونها القطري إلا أن الذي لم يتيح نجاح هذه التصورات هو ذلك الفعل التنافري في خطط التنمية العربية وإزاء هذا الفشل كان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (البنية المؤسسية العربية التي تعني بالتنسيق والنصح والدعوة) . يحاول بناء ترتيبات تحرير الاستثمار والعمالة وانتقال السلع بين الأقطار العربية وفي هذا المجال كانت ثلاثة اتفاقات بارزة هي اتفاقية استثمار رؤوس الاموال ، واتفاقية ضمان الاستثمار ورغم مضي أكثر من ثلاثة عقود من محاولات بناء الثقة في سياق مساعي مجلس الوحدة الاقتصادية لتحرير تبادل التجارة العربي البيني من خلال الدعوة حتى قمة عمان الاقتصادية (١١) .

لعل من المفيد أن نذكر أن جميع الترتيبات التجارية التي حاولت الأقطار العربية بنائها وهي محاولات مبكرة إلا إنها لم تتعدى المحاولات المحاكاتية ولم تكن مسوداتها إلا بنية خطابية

قد نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (رغبت منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلاءم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها) .
وفي قراءة مواد هذه الاتفاقية نلمس اعتمادها النظرية مثل أهدافها في :

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- حرية تبادل السلع والخدمات .
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام .
- حقوق التملك .

واعتمدت الأقطار العربية الآلية التي حاولت الاتفاقات العربية اعتمادها مثل :

- المناطق الجمركية الواحدة .
- توحيد سياسات الاستيراد والتصدير .
- توحيد أنظمة النقل .
- تنسيق السياسات التجارية والنقدية .

على أن يتولى مؤسسيا مجلس الوحدة الاقتصادية برعاية هذه الترتيبات وصولا إلى قيام السوق العربية المشتكرة . وكانت أهم هذه الآليات هو الدعوة إلى إقامة المنطقة التجارية الحرة وعلى الرغم من إقرار اتفاقية السوق العربية المشتكرة عام ١٩٧١ إلا أن هذه الاتفاقية لم تضع موضع قدم حتى في إقامة الاتحاد الكمركي على الأقل ولم يشهد التبادل التجاري العربي البيني تطورا ملموسا إذا ما قورن بالتبادلات الثنائية لهذه الأقطار مع الدول الأجنبية انظر الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) في ملحق البحث .

ولعل الحقيقة الموضوعية التي يجب الإشارة لها هنا أن هذه الترتيبات التجارية أو المؤسسية لم تكن غير ذات مغزى أو أحكاما في صياغتها وطموحاتها . إلا أن هذه الترتيبات على الأقل عوامل إخفاقها بسبب :-

١- واقع المستوى الاقتصادي العربي الذي كان محققا في إنتاج الفائض .
٢- أزمة النظام السياسي العربي الذي انعكس سلبا إلى أي مسعى في مجال بناء النظام الاقتصادي العربي . وظروف تعميق التجربة .

وإذا ما كانت الدول العربية قد عبرت عن عجزا "مزمنا" في إقامة السوق العربية المشتركة والتي وسعت لها منذ عام ١٩٦٤ . وتواصت البعض منها على أن إقامة هذا السوق ربما أصبحا لا يتفق مع أحكام المادة (٢٤) من أحكام القرار (١٧) لسنة ١٩٦٤ القاضي بإنشاء السوق لم يحتوي من مواده السبعة عشر ما يدل على إقامة السوق بالمعنى المتعارف عليه فهو لم ينص مثلا على تحرير حركة عناصر الإنتاج وتبادلها وتركزت نصوصه على تحرير التبادل التجاري . ولعل المعادلات التي في مجال تيسير وتنمية التعاون الاقتصاد العربي من خلال قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورة انعقاده التاسعة والخمسين في شباط ١٩٩٧ والقاضي بقيام منطقة التاجة العربية. وإقرار جدول قواعد مساعدة تتماشى مع أهداف منظمة التجارة العالمية . جاءت لتخطيط أي مسعى لإقامة ترتيبات تجارية أو اقتصادية تتمتع بطابعا "قوميا مستقلا" ، تخص وحدة مصالح الاقتصاد العربي (١٢) بل ذهبت بعض الطروحات التي تسو على صعيد الفكر الاقتصادي بالدعوة إلى اعتماد مشاريع بديلة على الترتيبات القومية العربية إلى مشاريع إقليمية يجري من خلالها تجزئة وحدة مصالح الاقتصادات العربية تمت دواعي منهما ما عرضت له طموحات الكلاسيكيون الجدد (Ner Classic) واعتماد عرف مكملان (Macmillan Cretartion) الذي يطرح فكرة مفادها أن تعظيم الرفاهية لا يجري من خلال التجارة البينية وازالة الحواجز التجارية والتعريفية الكمركية داخل الكتلة الإقليمية بمعدل ١٠٠% يدعو تجاريا (١٣) بينما أرادت بعض الطروحات أن تملئ أشكال من الترتيبات الإقليمية بين مناطق الوطن العربي نفسها أو تلك التي تبحث في تغيب الهوية القومية للتعاون والتكامل الاقتصادي والتجارة العربي مثل الترتيبات الخاصة بمشروعات

الشراكة الأوربية المتوسطية وتلك المشروعات بتجزئة الوحدة التكاملية للعمل الاقتصادي العربي مثل الترتيبات الاقتصادية الإقليمية العربية كمجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي.

سادسا : المدخل التجاري . . . الآلية غير الكافية :- (١٤)

لعل ما تم عرضه عن الترتيبات العربية دلالية كافية أن مسيرة العمل الاقتصادي العربي أعطت والى مدى بعيد جدا " أهمية كبيرة على الترتيبات التجارية وآلياتها في تحقيق مهامها في انجاز الآليات التكاملية في العمل الاقتصادي العربي على مدخل الإصلاح الهيكلي الذي يقوم على اعتماد المدخل الإنمائي التكاملي ، وكانت هذه الاعتمادات الفكرية قاصرة وذات أفق ضيق أدت إلى عجز الترتيبات التجارية لاحقا في انجاز وظائفها وعمقت بشكل واضح ذلك الارتباط المعتمد على السوق العالمية وعمق المدخل التجاري في أسوء حالته من التبعية الاقتصادية للخارج . ويرجع ذلك إلى الاختلال الحاصل بين وظائف الترتيبات التجارية العربية واشتغال آلياتها من جهة وتعطيل القاعدة الإنتاجية لهذه الاقتصادات العربية . فعدم اعتماد المدخل الإنتاجي قبل اعتماد المدخل التجاري سببا "كافيا" لعدم وجود القاعدة المادية لنجاح الترتيبات التجارية العربية . والخطأ الذي وقع به الفكر الاقتصادي العربي هو انه سوق لمعادلة معكوسة في اعتماد الأفق التكامل الاقتصادي العربي وعي العملية والتي قدرة لها حتمية الحدوث بمجرد اعتماد آليات تيسير التبادل التجاري . فليس من المنطق أن تساهم القطاعات الإنتاجية في أنماطها وفعاليتها على مستوى الأقطار العربية إضافة إلى هشاشتها وحجومها المتواضعة وتدني نسب مساهمتها في تكوين الناتج المحلي العربي في خلق الأسباب الكافية لاشتغال أية ترتيبات تجارية عربية حتى مع توفر النوايا الحسنة من قيامها . واليوم مع تبني العديد من الأقطار العربية لمشروعات المناطق التجارية الحرة العربية من تحقيق أهداف مهام العمل الاقتصادي العربي المشترك ستقع المؤسسة الاقتصادية العربية والفكر الاقتصادي العربي في أسار خطاياها الفكرية . بل ستدفع الأقطار العربية والفكر الاقتصادي العربي في أسار خطاياها الفكرية . بل ستدفع الأقطار العربية إلى مزيد من الانكماش والاندماج التبعي طالما استحدث المنشأة الإنتاجية العربية في موقع متخلف خاصة في ظل ما تواجهه هذه المنشآت من تعاظم التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة . وآليات التجارية والتي تدعو لها المؤسسة الاقتصادية العربية لا تتعدى كونها العودة على بدأ ذات الترتيبات التي عرضت لمزايا في العام ١٩٦٤ فإذا ما أمعنا النظر في ترتيبات السوق العربية المشتركة منذ تأسيسها فهي لم تتضمن الأعلى عضوية لحد الآن وبقيت ترتيبات هذه السوق في مرحلة منظمة التجارة الحرة دون أن تتمكن من الانتقال إلى مرحلة الاتحادي الكمركي . وان جميع ما تأملته الترتيبات التجارية العربية كانت في حقيقة كان قائما على وهم كبير . فإذا ما استبعدنا النفط يصبح التبادل التجاري العربي ليس ذات دلالة . فجميع هياكل الاقتصادات العربية هي ذات طبيعة تنافسية . وأسواقها أكثر الأسواق انكشافا على السوق العالمية . وهذا الإخفاق ووفقا لما عرضنا له سابقا يرجع أسبابه إلى أن الفكر الاقتصادي العربي والجهود الاقتصادية المؤسسية العربية لم تنجز مهام التكامل الإنتاجي . ولعلنا ندرك ذلك إذا ما راجعنا الاتجاهات التنافرية في خطط التنمية العربية هذه الخطط التي أدت في اقل تقديرا إلى تشويه قسمة العمل العربية دفعت من التخصيص في الأنشطة الاقتصادية واستخدام أفضل المزايا بالتبادل النسبي الذي يقود إلى نجاح قيام آليات للتبادل التجاري الحتمية يفرضها فعل القوانين الاقتصادية وليس الخطاب الاقتصادي فطالما كانت المنتجات العربية متماثلة وطالما كانت المنشأة الإنتاجية العربية معتمدة في فعالياتها على نسبة عالية المكون الإنتاجي الخارجي ، وطالما كانت هذه المنشأة مرتبطة في جانب الاستيراد والتصدير بالمحيط التجاري العالمي . مع السياسات الإنتاجية القطرية في أهدافها في جميع الأقطار العربية . فان التبادل التجاري العربي لا يتعدى كونه استمرارا لعلاقات تجارية قطرية تابعة ومحكومة للمتغيرات الاقتصادية الدولية وترتيباتها المؤسسية .

سابعا : الآثار المتوقعة للترتيبات التجارية الدولية الجديدة على الأداء الاقتصادي العربي

ليس من اليسير على آية دراسة توقع الآثار التي ستنسجم عن اشتغال الترتيبات التجارية الدولية الجديدة على الاقتصاد العربي ، خاصة وان هذه الترتيبات تأكدت بطابع مؤسسي ممثلا بالمنظمة التجارية العالمية . ولكن لآية دراسة أن تثبت حقيقة ذلك الفرق الشائع بين الآثار السلبية الكثيرة والآثار الجانبية المحدودة التي ستتركها هذه الترتيبات على الوطن العربي ذلك لان الاقتصادات العربية ما زالت تعاني من اختلالات اقتصادية وفي معظمها اختلالات هيكلية تمثلت في (١٥) .

١- ضعف القاعدة الإنتاجية العربية ، ونقص في البيئة الأساسية الحديثة ، مما يجعل الوطن العربي مستمرا في الاعتماد على الخارج في توفير متطلباته الصناعية والزراعية والثقافية .
٢- على ما سبق يترتب خلل كبير في ميزان المدفوعات العربي ، وخاصة بالنسبة لتلك الأقطار التي تعاني من ضعف قدراتها على تمويل استيرادها .
٣- تعاني معظم الأقطار العربية من ظاهرة الانكشاف الغذائية والتي تحددها بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية تشير إلى النسب التالية للعام ١٩٩٨ .

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية
رز ، بطاطا / جملة الخضر والفواكه / جملة اللحوم والبيض .	الحبوب / القمح / السكر / جملة البقوليات ، الحليب السائل .
%٧٥	%٧٥ - %٥٠

وقد بلغت تنمية الفجوة الغذائية من ١٠٢ مليار دولار عام ١٩٩٣ إلى ١١،٤٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ وترجع أسباب استمرار ظاهرة الانكشاف الغذائي في الوطن العربي إلى ضعف الاستثمار الزراعي ، وسوء استغلال الموارد الطبيعية المتاحة للإنتاج الزراعي .

٤- استمرار الانكشاف الصناعي العربي : لا زالت الأقطار العربية خاصة للصناعات الهاربة من الدول الصناعية أو تلك الصناعات التي تجد الدول المتقدمة صناعيا نقلها إلى دول الجنوب . آما لأسباب تتعلق بسياساتها البيئية أو لأسباب تتعلق بسياسات التحديث ، ولذا فان معظم الصناعات العربية هي من نوع الصناعات التقليدية وغير القادرة على تأمين متطلبات السوق المحلية من حيث كمها أو نوعها وان الصادرات الصناعية العربية فهي محدودة ومعظمها يتركز في مجال الصناعات التقليدية ذات النسب المنخفضة من المكون المحلي وفي معظمها وحسب إحصاءات الصادرات العربية لعام ١٩٩٩ .

أ- تشكل هذه الصادرات أكثر من ٢١،٧ مليار دولار بينما بلغت قيمة المستوردات الصناعية ٦٦ مليار دولار إذا ما أدركنا أن إجمالي الصادرات العربية لا يشكل نسبة ٧،٣ % من إجمالي الصادرات العربية وذات النسبة تقريبا للاستيراد ندرك ضعف التجارة العربية النسبة العربية مما سبق عرضه يتضح أن الاقتصاد العربي سيواجه الترتيبات العالمية للتجارة الدولية بنسبة هيكلية هشة لا يستطيع معها الحصول على أي من مكاسبها . وفي إحدى دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي تم إسقاط التوقعات التالية التي ستتركها آليات عمل منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العربي تشير الدراسة إلى أن كل من مصر وسوريا ولبنان وليبيا سوف تعاني من هبوط في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢،٦% وستواجه كل من تونس والمغرب والجزائر هبوط في الناتج الإجمالي مقداره ٢،٣% ، بينما ستشهد دول مجلس التعاون الخليجي والعراق واليمن زيادة في الدخل بنسبة ٠،٥ % عام ٢٠٠٢ والسبب الزيادة

المتوقعة في الطلب العلمي على النفط وعن الآثار الايجابية التي يمكن أن تلمسها الدول العربية في ظل هذه الترتيبات وان كانت غير مؤكدة فهي :-

أ- إتاحة فرص أفضل للتصدير في مجال السلع التي لها قدرة تنافسية .

ب- الحماية من الإجراءات الانتقالية .

جـ- التمتع بمزايا الدول الأولى بالرعاية .

د- البيئة التنافسية ورفع كفاءة أداء المؤسسات العربية .

هـ- تنشيط بنية الاستثمار الأجنبي .

بينما في مقابل ذلك فان الاقتصادات العربية سوف تواجه خسائر كبيرة جراء تطبيق آليات عمل منظمة التجارة ان تتابع مسارها على النحو التالي :-

أ- مع إلغاء الدعم الزراعي ستواجه فاتورة الاستيرادات الغذائية العربية نموا واضحا يقدر له أن يصل إلى (١٥) مليار دولار سنويا .

ب- ستواجه الصادرات الصناعية العربية بشرية إذا ما بقيت على تدني أداء المؤسسة العربية وتراجع التنافسية .

جـ- ارتفاع في معدلات البطالة العمالة العربية .

د- ستواجه الصناعات العربية التي تتطلب ثقافة متقدم وملاحظة عملية خسائر كبيرة إلى جانب الخسائر التي ستحلق الصناعات الدوائية والغذائية العربية امام عجز الصناعات من مواجهة شروط ومواصفات تصنيعية وبيئية تضعها المجموعة الأوربية .

- خسائر الاقتصادات العمل بآليات منظمة التجارة العالمية تتمثل على المستوى الكلي :-

أ- ستواجه الاقتصادات العربية لأسواق تنافسية تترتب من معظمها من جانب المصدرين الأجانب .

ب- خسائر في مجال تراجع فرص الصادرات العربية بسبب عدم توفر الشروط الفنية والمواصفات الصحية والمتطلبات القانونية والمعلوماتية المرنة بأحوال السوق .

جـ- ارتفاع تكاليف البرامج إنمائية والتنموية في الأقطار العربية فسوف تواجه هذه الأقطار ارتفاعا ملموسا في تكاليف إنتاج برامج التنمية وذلك على الأقل بسبب ارتفاع تكاليف التحديث للثقافة وارتفاع الالتزامات القانونية للمشاركة في نظام (wto) مثل تكاليف استخدام العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية واستخدام البرامجيات ، مما يرفع من أسعار المنتجات سواء للمستهلك المحلي لأسواق التصدير .

د- ستضطر الأقطار العربية إلى مواجهة كلف متزايدة عن صافي استيرادها للخدمات نتيجة تحرير الخدمات وزيادة في منافسة الخدمات الأجنبية للخدمات المحلية خاصة في مجالات التأمين والنقل والسياحة .

ذ- لان الترتيبات التجارية (wto) تلغي نظام الحصص للاستيراد من الدول الأجنبية فان معظم المناطق الحرة العربية ستضعف قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية .

ولكننا على الأقل سنذكر هنا برز الملاحظات التي يمكن أن ندركها هي التفاعلات التي ستأتي بعد التغييرات الدولية في الترتيبات التجارية على الاقتصادات العربية يمكن أن توصف على النحو التالي :-

١- إن هذه الترتيبات ستكون أكثر حدة في آثارها السلبية على الاقتصادات العربية إذا ما استمرت الاقتصادات في تطبيق سياسات اقتصادية غير مستقرة وفردية وغير مؤسسية جمعية.

٢- ستكون الآثار أكثر خطورة إذا ما فشلت الأقطار العربية في سياسات الإصلاح الهيكلي وهي في مراحلها الأولى .

٣- إن القطاع الصناعي العربي سوف يواجه أكثر الآثار سلبية إذ لم يتمكن هذا القطاع من التحديث والمواكبة ، وتقليل الاعتماد على سياسات الدعم والحماية .

٤- ولان القمح هو مركز سياسات تحرير تجارة السلع الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية فانه من المتوقع أن تشهد الأقطار العربية أسعار عالية للقمح .
٥- إن ترتيبات منظمة التجارة العالمية ستحاول تفكيك أوبك بهدف تخفيض أسعار أهم الصادرات العربية (١٦) .

ثامنا :- الترتيبات التجارية العربية بين مهام التكيف والموائمة

إذا كانت السيادة حسب الخطاب الاقتصادي تعني القدرة على التطور في صورة مستقلة ، والقدرة على اعتماد القرارات الاقتصادية خارج الاهتمام بردود الفعل في مكان آخر ، وفي ظل الاعتماد الاقتصادي المتبادل ، فليس من الثقة ما يكفي أن تكون هناك سيادة اقتصادية مطلقة ، فعملية تراكم الثروة في حد ذاتها هي دالة لتبعية البلد للاقتصاد العالمي فاليابان والمملكة المتحدة دولتان غنيتان ومتقدمتان نسبيا وهما بالرغم من ذلك على درجة كبيرة من التبعية للتجارة العالمية ، وهذا لا يعني بالضرورة إنهما لا يتمتعان بالسيادة الاقتصادية القومية ، والحقيقة التي نريد تأكيدها مما سبق أن مفهوم السيادة الاقتصادية لا تعني الامتناع من المشاركة في الفعاليات الاقتصادية الدولية والتفاعل معها ، ولكن طبيعة أي اقتصاد محلي تملئ مفردات طبيعة علاقته والسياسات التي يعتمدها إزاء التطورات الأولية فالموائمة لبلوغ الأهداف القومية الاقتصادية هو ما تطلبه شروط النمو ، فهناك خيارات على الأقل لتحقيق السيادة الاقتصادية احدهما أما أن يكون الاقتصاد محميا بصورة كبيرة يؤدي إلى تنمية اقتصادية أكثر توازنا ، ويكسب هذا البلد على الأقل تبعية اقل للاقتصاد العالمي والخيار الثاني هو ان يعتمد الاقتصاد سياسات اقتصادية ليبرالية إزاء الاقتصاد العالمي مع كل مدلولات هذا الخيار من تنازل عن المشروع السيادي (١٧) وأي من الخيارين فان حدود الاندماج والموائمة والتكيف التي يقررها بلد ما وأي كانت الوسائل التي يعتمدها فإنها ستؤثر بدرجة التكامل التي سيحققها هذا ما تلبد مع الاقتصاد العالمي ويحدد بالتالي الطريقة التي يحافظ بها على سيادته الاقتصادية في عالم اقتصادي يعتمد التبادل ، وان حدود التبعية الاقتصادية أصبحت في جميع دلالاتها اعتماد يقوم على العوامل السياسية بالدرجة الأولى واعتباراتها أقوى من الاعتبارات الاقتصادية وقضايا الكفاية الاقتصادية والنمو ، وقد يختار بلد ما أن يكون أكثر استقلالا سياسيا على حساب مكاسبه الاقتصادية ولكن يبقى بالاعتبارات أن أي بلد يجب أن يقيم توازنات (trade – offs) بين السيادة والنمو في عالم يسوده الاعتماد الاقتصادي المتبادل ، والشرط الضروري هنا يعتمد على قدرة اقتصاد هذا البلد من انجاز مستوى التنمية التي حققها هذا البلد من انجاز مستوى التنمية التي حققها هذا البلد ونمطها وطبيعة موارده الاقتصادية وكفايتها وأهدافها الاجتماعية وحجم الاقتصاد والقوة السياسية التي يتمتع بها دوليا وبالنسبة لموقف البلدان العربية إزاء تحديد خيارها بين السيادة والموائمة إزاء الترتيبات التجارية الدولية الجديدة فسندرج هنا ملاحظة مهمة تتعلق بالموارد الحالية ومستوى التنمية ونمطها وأهدافها ، والتي حسب ما عرضنا له من سابق هذه الورقة فان البلدان العربية تعتمد على الأسواق العالمية للتجارة والاستثمار والثقافة وبالتالي فان سيادتها الاقتصادية مقيدة إلى حد بعيد على الرغم أن هناك مدى واسع من الاختلاف من بلد عربي لآخر في حدود السيادة الاقتصادية فهي من البلدان النفطية العربية اقل نسبيا من غيرها على فك الارتباط مع الاقتصاد الرأسمالي فان عائدات هذه البلدان ترتبط مباشرة بأسواق الدول الصناعية والسياسات التي تعتمدها ، صحيح أن البلدان العربية النفطية تمتلك موارد مالية كبيرة لكنها لا تمتلك القدرة على النمو بصورة مستقلة ، بينما تعتمد البلدان العربية غير النفطية إلى حد كبير على التجارة والاستثمارات العالمية ولكن درجة اندماجها مع الاقتصاد العالمي هي اقل وبالتالي فان هذه البلدان تتمتع بقدرة سيادية في الجانب الاقتصادي على ما هي عليه البلدان النفطية ولكن نستطيع الجزم قيام منظمة التجارة العالمية ، وهي في هذا الإطار لم تستطيع أن تتفق لقيام الترتيبات التجارية الخاصة بها التي تستطيع أن تأمن لها ما يكفي من إدارة الفعالية الاقتصادية العربية الجمعية ، فهي لم تواجه الاقتصاد العالمي كوحدة اقتصادية على وفق

الآليات المنطقة التجارية الواحدة بل ظلت الاقتصادات العربية اقتصادات متنافسة وسوف تبقى كذلك طالما أنها تفشل في إقامة الترتيبات التجارية القادرة على اكتساب التجارة العالمية أن يضمن مكاسب اقتصادية مؤكدة لهذه الأقطار (١٨) قبل أن تستند هذه الترتيبات إلى قاعدة إنتاجية وأنماط تنموية موائمة وكذلك يجب أن تعتمد هذه الترتيبات إلى اعتماد وحدة التحليل الاقتصادي قبل أي اعتبارات أخرى ، وهذا هو ما يقتضي على بناء بنية كمركية وغير كممركية ناجعة في ظاهرها وأهدافها وعسيرة في تطبيقها ، كما أن العديد من الترتيبات بالغت في طموحاتها دون أن تجد ما يقتضي قيامها مثل اتفاقات السوق العربية المشتركة او تجزئة هذه الطموحات بين حين وآخر مثل الدعوة لإقامة منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى .

بينما لم تحسم البلدان العربية مواقفها ازاء الكيفية التي تواجه بها آليات عمل منظمة التجارة العالمية وهي غير قادرة على امتلاك متطلبات حصاد ثمار مشاركتها أو الذهاب في التمتع من الذهاب معها ، إلا إن الحقيقة التي لا تقبل التجاهل هي أن الترتيبات التجارية الدولية خاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية اصبحت بنية مؤسسية شاخصة وفاعلة سواء شاءت الأقطار العربية الإسراع بقبولها أو حاولت الابتعاد عنها ، وعلى هذه الأقطار الاستعداد لتلقي نتائجها الايجابية أو السلبية فليس هناك خيارا أمامها للتمنع من التفاعل معها ولكن هناك على الأقل توجد إمكانية للتكيف والموائمة معها والموائمة هنا بها هي قدرة الأقطار العربية على إعادة تشكيل الترتيبات التجارية الخاصة بهم واعتماد السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تخفف من حدة الآثار السلبية للترتيبات التجارية الدولية ، فعلى سبيل المثال إذا ما تم تقدير الآثار التي ستتركها آليات منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية مثل تلك الآثار المتعلقة في رفع الدعم عن أسعار السلع الزراعية والتي تدفع بأسعارها إلى الأعلى وهي التي تمثل نسب الواردات والتي نتيجة لها ستؤدي الى تحمل الموازين التجارية لهذه الأقطار أعباء وتكاليف جديدة يمكن من خلال اعتماد سياسات زراعية تكاملية ومن خلال ترتيبات تجارية عربية تعليل تعتمد ذلك تفعيل المزايا القصير الا ان الأجل الطويل يمكن أن يحمل معه آثاره الايجابية في تقليل حجم الواردات العربية من السلع الزراعية وتبقى الترتيبات التجارية العربية ممثلة في أقامة التكتل الاقتصادي العربي هو تلك الوسيلة الوحيدة أمام الاقتصادات العربية للموائمة والتكيف مع آثار الترتيبات التجارية العالمية ومن خلال تعزيز التبادل التجاري البني لهذه الأقطار ، ولعل قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيلول ١٩٩٥ فيه إذا ما توفرت حسن النوايا ما يكفي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الأقطار العربية بقصد انجاز متطلبات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تنسجم في آليات عملها مع متطلبات التكيف والموائمة لمتطلبات منظمة التجارة العالمية (wto) .

	مليار دولار				معدل التغيير السنوي (%)			متوسط للفترة ١٩٩٤ – ١٩٩٨ (%)
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	
الصادرات العربية	١٦٨،٨	١٧٣،٢	١٣٦	١٦٢،٩	٢،٦	٢١،٥	١٩،٨	١،٩
الـواردات العربية	١٣٩،٤	١٤٢،٣	١٥٤،٢	١٥١،٧	٢،١	٨،٤	١،٦	٦،٨

الصادرات العربية	٥٢٧٣،٩	٥٥٠٧،٥	٥٤١٧،٩	٥٥٧٧،٢	٤،٤	١،٦	٢،٩	٦،١
الـواردات العالمية	٥٣٦٨،٢	٥٥٩٧،٦	٥٥١٦،٧	٥٧٥١،٥	٤،٣	١،٤-	٤،٣	٦،٣
وزن الصادرات العربية في الصـادات العالميـة %	٣،٢	٣،١	٥،٢	٢،٩				
وزن الـواردات العربية في الـواردات العالميـة %	٢،٦	٢،٥	٢،٨	٢،٦				

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ايلول ٢٠٠٠ ، ص١٣٨ .

جدول رقم (٢)
اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية للسنوات ١٩٩٦ ــ ١٩٩٩ %

	الصادرات				الواردات			
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الـــدول العربية	٨،٧	٩،١	١٠،١	٨،٧	٨،٩	٨،٢	٨،٥	٨،٤
الولايـات المتحدة	٩،١	٩،٦	١٠،٥	١٠	١٣	١٣	١٢،٨	١٣،٢
اليابان	١٨،١	١٨،٦	١٦،٨	١٨،٤	٦،٢	٦،٩	٧،٨	٨،٢
الاتحـاد الأوربي	٢٦،٨	٢٥،٥	٢٧،٣	٢٧،٢	٤١،٢	٤٠	٣٨،٥	٣٩،٢
دول جنـوب شرق آسيا	١١،٢	١٢	١١،٣	١٢،١	٥،٤	٥،٨	٥،٦	٥،٧
بـاقي دول العالم	٢٦،١	٢٥،٢	٢٤	٢٣،٦	٢٥،٣	٢٥،٤	٢٧،١	٢٥،٢

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أيلول ٢٠٠٠ ص١٣٩ .

جدول رقم (٣)
مؤشرات التجارة العربية البينية للسنوات ١٩٩٦ / ١٩٩٩

	القيمة (مليار دولار)				معدل التغيير السنوي (%)		
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
التجارة العربية البينية	٢٧،١	٢٨،٣	٢٦،٤	٢٧،١	٤،٥	٦،٨	٢،٧
الصادرات العربية البينية (فوب)	١٢،٤	١٢،٧	١٢،٦	١٢،٩	١،٩	٠،٤	٢،٤
الواردات العربية البينية (سيف)	١٢،٤	١٢،٧	١٢،٦	١٢،٩	١،٩	٠،٤	٢،٤
نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية %	٨،٧	٩	١٠،١	٨،٧	-	-	-
نسبة الواردات البينية إلى الواردات العربية الإجمالية %	٨،٩	٨،٩	٨،١	٨،٥	-	-	-
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية %	٩،٢	٩،٣	٩،٧	٨،٦	-	-	-

المصدر : تم إعداد الجدول بالاستناد إلى إعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ونشرات التجارة الخارجية الصادرة عن صندوق النقد العربي

جدول رقم (٤)

هيكلية الصادرات والواردات العربية البينية للسنوات ١٩٩٧ / ١٩٩٨

البلد السلعي	الصادرات العربية البينية				الواردات العربية البينية			
	١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٧		١٩٩٨	
	القيمة (مليون)	%	القيمة (مليون)	%	القيمة (مليون)	%	القيمة (مليون)	%

	دولار)		دولار)		دولار)		دولار)	
الأغذية والمشروبات	٢،٣٣٩،٧	١٥	١٧٩٤،١	١٣	٢،٢٢٦	١٧،٣	١٧٥٩،١	١٣،٩
المواد الخام والوقود المعدني	٧،٦١١،٨	٤٨،٨	٧٥٩١،٩	٥٥	٦،٠٩٩	٤٧،٤	٦٦٨٩،٦	٥٣
المواد الكيميائية	٢،٨٥٤،٤	٤٨،٨	٧٥٩١،٩	٥٥	٦،٠٩٩	٤٧،٤	٦٦٨٩،٦	٥٣
الآلات ومعدات النقل	٩٣٥،٩	٦	٦٩٠	٥	٦٩٤،٨	٥،٤	٥٠٥،٦	٤
المصنوعات	١،٨٥٦،٦	١١،٩	١٥١٨	١١	١،٥٠٥،٤	١١،٧	١٥٣٣،٤	١٢،٢
الإجمالي	١٥،٥٩٨	%١٠٠	١٣٨٠٢،١	١٠٠ %	١٢،٨٦٧	١٠٠ %	١٢٦٢٣،٧	١٠٠ %

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، للسنوات ١٩٩٩ ــ ٢٠٠٠

مصادر البحث

١- مظهر محمد صالح .
٢- سمير أمين ، مناخ العصر ، العولمة والتحولات المجتمعة في الوطن العربي (ندوة) ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص٢٠ .
٣- نفس المصدر السابق ، ص١٦ .
٤- سمير أمين ، التطور اللامتكافئ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص١١٤ .
– انظر كذلك دراسة ، عبد علي كاظم شديد ، الليبرالية الجديدة – قراءة في الخطاب الاقتصادي ، مجلة الزحف الكبير ، تموز ، ٢٠٠٠ ، ص٣٦ .
٥- إسماعيل صبري عبد الله (الدعوة المعصرة من القطاع العام الى القطاع الخاص ، وقائع ندوة القطاع العام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص١٨١ .
٦- عبد الكريم كامل أبو هات ، المنطق الاقتصادي للرأسمالية الجديدة ، آفاق عربية ، تموز ، ١٩٩٨ .
٧- سمير امين ، ما بعد الرأسمالية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص١٤ .
٨- موسى خلف عواد ، الليبرالية الجديدة وخطاب نفي الدولة ، الزحف الكبير ، تموز .
٩- عدنان عبد إسماعيل ، اتفاقية الجات وتأثيرها على الوطن العربي ، مجلة كلية الرافدين ، العدد الثاني ، ١٩٩٩ ، ص٩١ .

- من المفيد ذكره هنا أن هذه التحولات توالت على النحو التالي (الاولى / فرنسا / ١٩٤٩) (الثانية / بريطانيا / ١٩٥٠) (الثالثة / جنيف / ١٩٥٦) (الرابعة /دبلن /

١٩٦٠) (الخامسة / جنيف / ١٩٦٤) (السادسة / طوكيو / ١٩٧٢) (السابعة / ارغواي / ١٩٨٦) (الثامنة / المغرب / ١٩٩٤) .

١٠- للمزيد من التفاصيل انظر : -

- إبراهيم نوار ، اتفاقية الجات وأثرها على اقتصاديات الوطن العربي ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٩٥ ، ص١٢ وما بعد.
- عبد الناصر نزال العبادي ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، دار صفاء ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص٣٤ .

١١- أسامة عبد الحميد العاني ، منظمة للتجارة العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية ، بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاد الخامس حول العولمة .

١٢- برهان محمد نوري ، التكامل الاقتصادي الإقليمي العربي في إطار العولمة والجات / الحكمة / العدد ٧ ، ص٣١ .

١٣- نفس المصدر السابق ، ص٣٢ .

١٤- حميد الجميلي .

١٥- عدنان عبد إسماعيل ، مصدر سابق ، ص٢٤ .

١٦- حميد الجميلي ، مصدر سابق .

١٧- مظهر محمد صالح ، مصدر سابق .

- انظر كذلك دراسة د. عبد الله يوسف الضائع ، التنمية العربية ، المثلث الحرج ، المستقبل العربي ، العدد ٤١ ، ١٩٨٢ ، ص١١ .

١٨- راجع المصدر السابق ، دراسة يوسف الضائع ، ص١٦ .

١٩- رمزي زكي ، الجات وأخواتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٩ ، ص٢٢١ .

مصادر إعداد الجداول

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ١٩٩٩ ــ ٢٠٠٠ .
- تقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (السكوا) ، دراسة خاصة عن اثر منظمة التجارة عالمية على الأقطار العربية (أوراق موجزة) المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية ، الدوحة ، ٩-٣ تشرين الأول / ٢٠٠١ .